مذكرة الجغرافيا

مقدمة

الجغرافيا السياسية هي دراسة الأقاليم السياسية كظواهر موجودة على سطح الكرة الأرضية ، وذلك من خلال تحليلها للحدود ومشاكلها والتنظيمات الجغرافية الناتجة عن تطبيق السلطة الحكومية.

الفصل الأول: الجغرافيا السياسية: المفهوم والمنهج

أولاً – تعريف الجُغرافيا السياسية:

تعتبر الجغرافيا السياسية ضمن أفرع الجغرافيا البشرية ، وقد تغير تعريف الجغرافيا السياسية على مر السنين لأسباب منها تغير النقطة التى تركز عليها فى دراستها، ولإرتباط تعريفها بتعريف علم الجغرافيا عمومًا وما طرأ عليه من تغير

جاءت البدايات الأولى للجغرافيا السياسية على يد العالم الجغرافي الألماني" فردريك راتزل" واعتبر أن الدولة بمثابة كائن حي ينمو تبعًا لقوانين الأحياء، وأن نمو الدولة يبدأ من نواة صغيرة تأخذ في الاتساع لتضم أطرافًا جديدة لها، والحدود السياسية في تصوره عبارة عن مناطق تلتقى عندها امتداد حدود الكائنات الحية الإقليمية المتوسعة، ولذا فإن هذه المناطق تعد مناطق احتكاك قد تؤدى إلى نشوب الحروب لنها قد تضيق بالنسبة للدول الضعيفة وتتسع بالنسبة للدول القوية التي لديها القدرة على التوسع.

وعلى ذلك يمكن تعريف الجغرافيا السياسية: "بأنها الحقل الذي يدرس الوحدات السياسية وواقعيتها الجُغرافية في العالم من حيث وجودها وتطورها في مضمار القوة والمُقومات الجُغرافية المُشَّكلة للوزن السياسي للدولة، وتحليل أسس ومكوناتها والعوامل المُؤثرة فيها.

ثانيًا: مناهج الجغرافيا السياسية ومداخلها Methods and Approaches:

تتعدد مناهج الجُغرافية السياسية ومداخلها وأهمها هي:

منهج تحليل القوة: هو أحد مناهج الجُغرافيا السياسية الهامة التي تُعطي أوزانًا كمية وإحصائية ومقاييس مقارنة لقوة الدولة، ولم تعد قوة الدولة مسألة وصفية دائمًا، بل طور العلماء العديد من المقاييس والمعادلات الرياضية للتفرقة بين الدول، وأهم مُتغيرات هذه المقاييس تقوم على أسس الجُغرافيا والاقتصاد والسياسة، والمجتمعات والسكان والجيش.

المنهج التاريخي: هو أحد مناهج العلم الرئيسة والجُغرافيا بصفة خاصة ويدرس تطور الدولة ومراحل نموها حتى بلغت بناءها السياسي الحالي، وقد يهتم بدراسة الدولة في مرحلة سياسية مُعينة لها تأثيرها على الواقع السياسي الحالي، وقد يدرس تطور الحدود، أو قضية سياسية معينة، فالبعد التاريخي في هذه الموضوعات على جانب كبير من الأهمية، ولكن من عيوب هذا المنهج هو خشية الخروج بأحكام عامة أو مبادئ من دراسات خاصة.

المدخل الموروفولوجي: كما يفهم من اسم المدخل فهو يختص بالشكل، ويقوم بدراسة المنطقة التي تحتلها الدولة، وأقسامها السياسية، والشكل الخارجي، والتركيب الداخلي، والعاصمة وموقعها وتأثيرها والحدود السياسية وتكوينها الجُغرافي وأسباب عدم انتظام الحدود السياسية أحيانًا والنتوءات في الداخل وفي الخارج.

المدخل الوظيفي: يدرس التفاعلات الداخلية والخارجية للدولة، وما هي مُقومات البقاء بفاعلية في المحيط المحلي والإقليمي، وفي المجال الدولي وأثر المُقومات والقوى الجُغرافية كالسكان والأرض والأقليات والقوميات على الأنشطة السياسية للدولة في المجالات المُختلفة، ويدرس أيضًا أثر المظاهر السياسية بدورها على العوامل غير السياسية، كاستخدام الموارد وإدارة الاقتصاد والنقل.

المنهج التطبيقي: يُعَد المنهج التطبيقي أحد المناهج المُستخدمة في فروع الجُغرافيا المُختلفة، ويهدف إلى الإفادة من محتوى وأسلوب الجُغرافيا في خدمة القضايا المُختلفة، أي محاولة إبراز نفعية الجُغرافيا والاستفادة منها في حل المُشكلات المُختلفة في كافة المجالات ومن بينها الجُغرافيا السياسية.

ثالثًا: الفرق بين الجيوبوليتيك Geopolitic والجغرافيا السياسية Political Geography.

تختلف الجغرافيا السياسية عن الجيوبوليكس على الرغم من أن كل منها يدرس الوحدة السياسية في ضوء البيئة الطبيعية، فالأولى تأخذ في الاعتبار الوحدة السياسية وتعنى بتحليل بيئتها الطبيعية والاقتصادية والبشرية تحليلا موضوعيًا لتستكشف أثر ذلك على الأحداث السياسية والسلوك السياسي للدولة، أما الثانية فتقوم بنفس الدراسة ولكن من وجهة النظر الخاصة بالدولة ومطالبها في مجال السياسة الخارجية؛ أي أنه نوع من الدراسة متأثرة بالنزعة الوطنية، ولا يعبر عن وجهة نظر الجغرافي بقدر ما يبين الزاوية الخاصة التي ينظر بها شعب من الشعوب إلى مشكلة سياسية معينة فكأن الجغرافيا السياسية عبارة عن دراسة موضوعية النزعة، أما الجيوبوليتيكا فهي دراسة ذاتية النزعة

ولتوضيح الفرق بين العلمين أكثر من ذلك ننوه إلى ما ذكره " هوس هوفر" الذى يقول ان الجغرافيا السياسية تبحث الدولة من وجهة نظر المساحة؛ أي أنها تدرس مساحة الدولة، أما الجيوبوليتيكا فهي تدرس المساحة من وجهة نظر الدولة؛ أي حاجة الدولة من المساحة.

وتدرس الجغرافيا السياسية المقومات الجغرافية للدولة حاليًا في ضوء الماضي، أما الجيوبوليتيكا فتحاول رسم سياسة الدولة في المستقبل استنادًا إلى المعلومات التي تستقبلها من الجغرافيا السياسية.

كما تدرس الجغرافيا السياسية الكيان القائم للدولة كما هو فعًلا، أما الجيوبوليتيكا فهى ترسم صورة لما يجب أن تكون عليه الدولة.

الفصل الثاني: الـــدولـــة

أولاً: مفهوم الدولة.

تعد الدولة أقوي النظم والمؤسسات الاجتماعية، كما تعد من أعقد الأنظمة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية. الدولة هي "إقليم منظم سياسيًا بطريقة عملية بواسطة شعب متوطن أو مستقر وله حكومة ذات سلطة تنفيذية علي الإقليم "

والصورة الحالية التي تظهر بها الدول المختلفة في الخرائط هي أحدث صورة من الصور العديدة التي مرت بها تلك الدول عبر تاريخها الطويل ، وقد لا تكون آخر صورة لها ، فقد تتسع مساحة بعض الدول، وينكمش بعضها الآخر وربما تختفي بعض

الدول وتظهر دول جديدة لم يكن لها وجود من قبل ، ولا شك أن ذلك ينعكس على الحدود السياسية لهذه الدول التي تتغير تبعا لذلك .

وتعد الدولة الموضوع الأساسي للجغرافيا السياسية فحولها تدور الدراسة لأن الدولة هي المظهر البارز لكل وحدة سياسية ذات مظهر خاص بها من حيث موقعها ومظاهرها التضاريسية، ومساحتها، وشكلها

وذلك لكي يكون للدولة كيان خاص لابد أن تتوافر لها عوامل رئيسية لقيامها، ولا يمكن أن يطلق عليها لفظ دولة دون هذه العوامل وهي :

١- مساحة من الأرض تفرض عليها السيادة ومعترف بها من المجتمع الدولي، والأراضي التي تفرض عليها الدولة سلطتها لا تقف عند اليابس فقط، وإنما تتعداه لتشمل الغلاف الجوي المحيط بها ، ومساحة محدودة من المسطحات المائية للبحار والمحيطات المجاورة (المياه الإقليمية) تكون معلنة لدول العالم ، فلا يمكن أن يطلق اسم الدولة علي المستعمرات أو المخيمات الخاضعة للوصاية الدولية لان شئونها الداخلية والخارجية ترسم وتدار من الخارج.

٢- وجود شعب يعيش علي الأرض التي تسيطر عليها الدولة معيشة دائمة وتوجد بين هذا الشعب روابط قوية تجعل منه وحدة سياسية متماسكة سواء كانت هذه الروابط دينية أو جنسية أو لغوية، وتعتمد على أهداف ومصالح مشتركة، ولان ذلك يدفع هذا الشعب إلي التماسك والعيش علي أرض واحدة في هدوء وترابط.

٣- سلطة سياسية من خلال تنظيم سياسي بواسطته تستطيع الدولة ممارسة وظيفتها داخل وخارج حدودها السياسية، ورسم سياستها الداخلية والخارجية

ثانيًا" الدولة والأمة

انتهينا إلي أن الدولة عبارة عن إقليم منظم تنظيمًا سياسيًا بواسطة شعب متوطن أو مستقر، وله حكومة ذات سلطة تنفيذية تنظم العلاقة بين الشعب في إطار هذا الإقليم والعلاقة بين هذا الإقليم والأقاليم الأخرى

أما الأمة فإنها جماعة تربط بين أفرادها اللغة المشتركة والرغبة في العيش معًا نتيجة الإحساس المتشابه نتيجة تراث مشترك من العادات والأخلاق والذكريات، وروابط ترجع إلي الدين أو اللغة أو الجنس . وهذه الجماعة باستقرارها في بقعة معينة من الأرض تتوثق الصلات بين أفرادها وتشتد بينهم الروابط وتقوي بمضي الزمن.

فبعض المفكرين الفرنسيين يعرف الأمة بأنها " مجموعة من الناس تسكن أرضا واحدة وترجع إلي أصل واحد، ولها مصالح مشتركة منذ وقت بعيد ويتحدث سكانها لغة واحدة " وفي وقتنا الحاضر يمكننا القول بأن " الأمة هي مجموعة من الناس ذات لُغة مشتركة وثقافة موحدة ومصالح مشتركة بحيث يمكن من خلال هذه العوامل تمييز أمة عن غيرها من الأمم "

ومن العوامل التي تساعد على تكوين الأمة وتطورها هي وحدة اللغة والجنس والدين والعادات والتقاليد والمصالح والذكريات والمشاعر المشتركة. وليس شرطًا أن تتوافر كل هذه العوامل لكي توجد الأمة، وإنما يكفي وجود بعضها الذي يشكل العناصر الأساسية لنشأة الأمة

ومما تقدم نري أن الامة تشترك مع الدولة في عنصري الشعب والإقليم، لكنها تختلف عنها فيما يتعلق بالحكومة التي تعد ركنًا من أركان الدولة وبدون الحكومة لا يمكن أن توجد دولة، أما الأمة فلا يشترط فيها تكون هذا الركن . وإذا توافر هذا الركن في الأمة فإنها تصبح دولة.

وقد تتكون من الأمة عدة دول وقد يدخل جزء من أمة مع دولة أخري، وقد تستمر الأمة موزعة بين عدة دول ولا تستطيع الوصول إلي تكوين دولة مستقلة مثل الأمة الألمانية ، ودولة النمسا، ودولة تشيكوسلوفاكيا عندما تكونت ، وبلجيكا والدانمرك ومثلها الأمة العربية الموزعة بين عدة دول

وقد ظهرت عدة نظريات فلسفية تبحث في أساس نشأة الأمم مثل النظرية الألمانية للفيلسوف الألماني " فخت Fichte " والنظرية الفرنسية للفيلسوف الفرنسي " رينان Renan" والنظرية الماركسية الروسية للزعيم السوفيتي " ستالين " وكل نظرية من هذه النظريات ترجع نشأة الأمة إلي عامل معين ، فالنظرية الألمانية تقيم الأمة علي أساس اللغة، بينما النظرية الفرنسية تقيمها علي أساس إرادة الأفراد ومصالحهم المشتركة في العيش معاً , أما النظرية الماركسية فترجع الأمة إلي وحدة الحياة الاقتصادية، وهذه النظريات وإن كانت تتضمن جانبًا من الصواب إلا أن كل نظرية منها لا تصلح بمفردها لتكون أساسًا لنشأة الأمم، وفيما يلي عرضًا سريعًا لبعض هذه النظريات:

ثالثًا: نشأة الدولة وتطورها.

يري هنتنجتون E.Huntington أن الدول تنقسم من خلال مسارها التاريخي إلى أربع مراحل: مرحلة الطفولة ، مرحلة الشباب، ومرحلة النضج ، ومرحلة الشيخوخة.

أ- **مرحلة الطفولة أو النشأة Young** : إن الدول التي تعد في مرحلة الطفولة ليس بالضرورة أن تكون في بداية نشأتها، وإنما قد تكون نشأتها منذ سنين طويلة، لكنها تعد حديثة نتيجة أحداث جديدة تجعلها تعيد تكوينها من جديد ، كأن يحدث تغيير في حدودها السياسية، فالاتحاد السوفيتي كان يعد دولة ناشئة في مرحلة الطفولة بعد الحرب العالمية الأولي، وجميع دول العالم في مرحلة الطفولة تتشابه في كونها تسعي لتطوير نفسها وتعيين حدودها السياسية وتحسين علاقاتها بجيرانها كما تعمل علي الابتعاد عن المشكلات العالمية ولا تفكر في التوسع الخارجي او العدوان، ولكنها تتبع سياسية الدفاع وقد تضطر للهجوم لحماية نفسها ، أو لاستعادة أرض مغتصبة منها

ب- **مرحلة الشباب أو القوة Adolescence** : أثناء عملية بناء الدولة وتطويرها قد تطرأ ظروف جديدة تدريجيًا أو فجائيًا فتتحول الدولة من مرحلة النشأة (الطفولة) إلي مرحلة الشباب وتبلغ الدولة هذه المرحلة عندما تنتهي من تكتل أجزائها المختلفة والتأليف بين مجموعاتها البشرية التي تعيش فيها، وعادة ينظر إلي مثل هذه الدول علي أنها مصدر للأخطار التي تهدد العالم ، لان الدول التي تمر بهذه المرحلة تتميز بالشعور بعدم الرضا أو الاقتناع بالواقع وبحدودها ومواردها الحالية، وقد حدث ذلك عندما سيطر الاتحاد السوفيتي علي جميع الدول الصغيرة وخاصة دول بحر البلطيق (لاتفيا و لتوانيا و استونيا) الواقعة علي حدوده الغربية

ج- مرحلة النضج Maturity : عندما تتمكن الدولة في مرحلة الشباب من تحقيق أهدافها في التقدم والتمية الاقتصادية فإنها تصل إلي مرحلة النضج ولكن استمرارها في مرحلة الشباب قد تطول وقد تقصر تبعًا لظروفها ، فقد تنهزم أو تحدث فيها بعض الاضطرابات مما يعطل تقدمها ويعوق تطورها ويجعلها تنتقل إلي مرحلة الشيخوخة بدلاً من مرحلة النضج، وتمر الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المرحلة بعد أن توسعت وتطورت اقتصاديًا وقويت عسكريًا ، والدول التي تمر بهذه المرحلة تسعي عادة للسلام وتكون مهمتها الأساسية هي الدفاع عن ممتلكاتها ولا تسعي للهجوم كما يحدث في مرحلة الشباب، وإنما تهاجم فقط للدفاع عن نفسها.

د- مرحلة الشيخوخة Old Age : عندما تضعف الدول وتتفكك ولا تستطيع الاحتفاظ بمستعمراتها وبمناطق نفوذها وعدم قدرتها علي السيطرة علي مناطقها الواسعة التي قد تختلف دينيًا أو لغويًا أو عرقيًا فإنها بذلك تصبح في مرحلة الشيخوخة كما حدث بالنسبة لتركيا قبيل الحرب العالمية الأولي وعندما فقدت الكثير من أراضيها وكما حدث للاتحاد السوفيتي بعد أن انفصلت عنه بعض أجزائه في الفترة الأخيرة ، وكما حدث للإمبراطورية العثمانية التي قامت علي أنقاضها تركيا الحديثة .

الفصل الثالث: المقومات الطبيعية المؤثرة في قوة الدولة.

أولا:- الموقع Location:

يُعَد الموقع الجُغرافي من العوامل المُهمة المُؤثرة في نشاط الدولة، وعلى اتجاهات سُكانها وسلوكها السياسي. ويقصد بموقع الدولة تحديد مكانها بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض وهو ما يُعرف بالموقع الفلكي، وموقعها بالنسبة لليابس والماء، وبالنسبة للدول المجاورة.

أ- موقع الدولة بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض:

تحديد موقع الدولة بالنسبة لدوائر العرض أهم من الموقع بالنسبة لخطوط الطول؛ وذلك لأن دائرة العرض هي التي تُؤثر في المُناخ، وبالتالي في تباين النشاط البشري على سطح الأرض وفي النشاط السياسي ثم في أهمية الدولة سياسيًا.

وتختلف قدرة الإنسان على التلاؤم مع أنواع المُناخ المختلفة، فالمعروف أن الإنسان كان في الماضي أقل قدرة على التلازم مع ظروف المُناخ البارد المعروف في أوربا حاليًا. ولعل ذلك كان سببًا من الأسباب التي أدت إلى جعل المنطقة في مصر وفلسطين والعراق منبت الحضارات القديمة، أما الآن فقد أصبح الإنسان قادرًا على التأقلم مع ظروف المُناخ بوسائله المختلفة.(الديب، ٢٠٠٢، ص ١٨٦:١٨٨)

ب- موقع الدولة بالنسبة لليابس والماء:

إن موقع الدولة بالنسبة لليابس والماء له أهمية كبرى، فالعوامل البحرية والقارية تُؤثر في الدولة، وعلى أساس موقع الدولة من البحر واليابس تتوقف مجموعة العلاقات التي تربط هذه الدولة بغيرها كما تُحدد طبيعة هذه الدولة ووظيفتها الرئيسة.

والمناطق الساحلية والجزرية عادة أقل قارية في مُناخها من المناطق الداخلية، وأكثر قربًا من المواصلات البحرية السهلة الرخيصة، مما يشجع على النشاط التجاري البحري، أما الدول الداخلية فتشعر بالعزلة وتسعى للوصول إلى البحار المفتوحة للتجارة طول العام، والواجهة البحرية للدولة تختلف أهميتها من مكان لآخر، فهناك واجهات بحرية عديمة القيمة مثل السواحل

الشمالية لكل من روسيا وكندا لوقوعهما على المحيط المتجمد الشمالي رغم طول هذه السواحل، وذلك بخلاف أهمية السواحل المطلة على البحر المتوسط، وتضعف أهمية الواجهة البحرية إذا كانت تطل على بحار أو بحيرات مغلقة مثل بحر قزوين.

كما تتوقف قيمة الجبهة البحرية على الظهير الخلفي للساحل، فالظهير الخلفي لساحل البحر الأحمر المصري يبعد عن وادي النيل حيث مراكز الإنتاج والعمران بمسافات طويلة، وذلك بخلاف ظهير ساحل البحر المتوسط التونسي أو المغربي.

وقد تكون الواجهة مفتوحة على مسطحات مائية واسعة، ولكنها تختلف في أهميتها، فالسواحل المطلة على المحيط الأطلنطي أكثر أهمية من تلك المطلة على المحيط الهادي بالنسبة للسواحل الأمريكية. وكلما كان للدولة أكثر من واجهة بحرية كلما زادت أهميتها مثل فرنسا المطلة على البحر المتوسط وبحر الشمال والمحيط الأطلنطي مما جعلها مفتوحة على جميع الجهات، ومثلها مصر المطلة على البحر المتوسط والبحر الأحمر

جـ- الموقع بالنسبة للدول المجاورة:

إن لموقع الدولة بالنسبة للدول المجاورة دورًا كبيرًا في الجغرافية السياسية لهذه الدولة، فإذا كانت الدولة صغيرة وتقع بين دولتين كبيرتين متحاربتين فإن أراضيها تكون عرضة للاختراق وميدانًا للقتال مثل بولندا التي اختفت من خريطة العالم أكثر من مرة نظرًا لموقعها بين كل من ألمانيا والاتحاد السوفيتي قبل تمزقه، وكذلك بلجيكا التي احتلتها ألمانيا لتتمكن من الدخول إلى فرنسا.

وموقع الدولة في منطقة التوتر الدولي يجعلها عرضة للمُشكلات الدولية أكثر من الدول البعيدة، مثل الدول الأوربية التي قاست من جراء الحربين العالميتين، ومثل دول الشرق الأوسط التي قاست وما زالت تقاسي من جراء موقعها بين مراكز دول القوى العالمية، كما أن موقع الدولة الاستراتيجي يجعلها عرضة لأطماع الدول الكبرى، كما هو الحال بالنسبة لمصر، وكلما كانت حدود الدول المتنافسة أو المتنازعة بعيدة عن بعضها البعض كلما قلت المنازعات والحروب بينها مثل بريطانيا واليابان.

وأحيانًا يؤدي تجاور الدول إلى التعاون فيما بينها، وهذا التعاون يؤدي بدوره إلى القوة وإلى التقدم الاقتصادي كما هو الحال في دول غرب أوربا وفي دول الخليج العربي. وقد يحدث العكس فتعتدي الدول الكبرى على الدول الصغرى كما حدث عندما اعتدى العراق على الكويت.

ثانيًا- المُناخ Climate:

يلعب المُناخ دورًا مُهمًا في تحديد قيمة الدولة وأهميتها السياسية، فرغم التقدم البشري الذي بلغه الإنسان في العصر الحديث إلا أنه لم يستطع السيطرة على المُناخ سيطرة كاملة. فليس بقدرة الإنسان أن يخفف أو يزيد كمية الأمطار أو أن يمنع العواصف المُدمرة، والمُناخ يُحدد نوع المحصول ونوع النشاط البشري.

ونظرة لخريطة العالم السياسية نجد أن الدول المتقدمة تكاد تكون قاصرة على الدول التي تقع في المناطق المعتدلة، مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ودول غرب أوربا وجنوب أفريقيا. وقد كان لذلك أثره على النشاط البشري في هذه الدول وبالتالي على الأهمية السياسية لها.

وقد كان للمناخ أثره في جلب الاستعمار واستقراره في بعض المناطق، فعندما وصل المستعمر الأوربي إلى أفريقيا، اختار الجهات المرتفعة ذات المُناخ المعتدل لإقامته، وطرد الرجل الأفريقي إلى المناطق المنخفضة الحارة التي يمكنه العمل والعيش فيها. وفي شمال أفريقيا (المغرب والجزائر) وفي جنوب أفريقيا شجعت الظروف المُناخية الرجل الأوربي على العيش والسعي للاستمرار في هذه المناطق.

وللمُناخ أثره الكبير في سير العمليات الحربية، فقد ساعدت الثلوج الكثيفة التي يتميز بها الاتحاد السوفيتي على هزيمة الجيوش الفرنسية بقيادة نابليون، والجيوش الألمانية في الحرب العالمية الثانية، ولولا غزارة الأمطار تبعًا لظروف المُناخ الموسمي الذي تتميز به منطقة جنوب شرق آسيا لما استطاع الفيتناميون هزيمة الجيوش الفرنسية وحصولهم على الاستقلال، واختارت ألمانيا شهر يونيه في زحفها على الاتحاد السوفيتي حيث تكون الأرض أكثر تماسكًا مما يساعد على سير الدبابات الألمانية، كما اختارت شهر أبريل لغزو النرويج للاستفادة من العواصف التي تهب في ذلك الوقت لتكون ستارًا على عملياتها الهجومية.

ثالثًا- سطح الأرض Relief:

لسطح الأرض دور كبير في تقدير قيمة الدولة وفي النواحي الإنتاجية والعسكرية والسياسية، فالسهول تساعد إلى حد كبير مع توافر المياه فيها على الإنتاج الزراعي، وبالتالي تؤدي إلى كثرة السُكان كما هو الحال في سهول الهند، وباكستان، وسهول النيل في مصر والسودان، وسهول المسيسبي في الولايات المتحدة. فتركيز نشاط الإنسان يكون عادة في السهول إذا لم تكن هناك ظروف مُناخية تعوق ذلك، كما تساعد السهول على تسهيل حركة النقل والمواصلات، مما يؤدي إلى سهولة انتقال السُكان والتجارة. ويؤدي ذلك إلى الوحدة الثقافية والترابط الفكري بين المواطنين في مختلف مناطق الدولة. كما يساعد على سيطرة الحكومة على أجزاء الدولة.

وليست السهول دائما عامل تقدم فهناك سهول واسعة في سيبيريا وفي كندا، ولكن الظروف المُناخية تقلل من أهميتها.

أما المناطق الجبلية فهي أقل صلاحية للتوطن البشري باستثناء المناطق الاستوائية، وذلك رغم غناها بالمعادن، ولذلك نجد الدول الجبلية فقيرة في إنتاجها الزراعي. وقد سعت اليابان للتوسع بحثًا عن السهول في الحرب العالمية الثانية للحصول على مناطق منتجة زراعيًا، ولإيجاد أسواق لمنتجاتها حيث يكثر السُكان في السهول. كما كان للطبيعة الجبلية في كل من لبنان واليونان والنرويج أن سعي سكان هذه الدول إما للهجرة مثل اللبنانيين واليونانيين، أو للاتجاه صوب البحر عوضًا عن عدم توفر السهول المنتجة كما في النرويج.

وتؤثر مظاهر سطح الأرض في حياة السُكان بالدولة، حيث لها دور كبير في تماسك الدولة وتفككها، وفي نوع نظام الحكم الذي يناسب طبيعة الدولة. فسهولة سطح الأرض تساعد على الترابط والانصهار حيث يكونون ثقافة واحدة تميزهم عن غيرهم، كما يتشابهون في عاداتهم وتقاليدهم، وذلك بخلاف تعقد سطح الأرض الذي يعوق الاختلاط ويمنع التلاحم والامتزاج، كما يساعد الأقليات على الانفصال، ويعوق تنفيذ القوانين وسيادة الأمن والطمأنينة بين أجزاء الدولة، ولكنها في نفس الوقت تساعد على الدفاع عن الدولة إذا تعرضت لغزو خارجي، فقد استطاعت الجزائر مقاومة الاستعمار الفرنسي بمساعدة الطبيعة الجبلية للبلاد، كما كان للطبيعة الجبلية دورها الهام في نجاح أفغانستان أمام الغزو السوفيتي.

رابعًا– المساحة:

لاشك أن المساحة التي تشغلها الدولة لها أثر كبير في القيمة السياسية لها، فلا تستطيع الدولة أن تصل إلى مصاف الدول العظمى إلاَّ إذا كانت كبيرة المساحة، فكلما كبرت مساحة الدولة زادت موارد الثروة الاقتصادية مما يُعطي الفرصة لتنوع الإنتاج، كما يعطي الدولة فرصة أكبر في نموها الاقتصادي والسياسي. أما صغر مساحة الدولة فلا يسمح بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وزيادة عدد السكان عن الحدود المناسبة لمساحة الدولة يضطر السُكان للهجرة للخارج، أو تحدث اضطراب داخلية وانخفاض في مستوى المعيشة.

والمساحة الكبيرة وحدها لا تكفي لتقدم الدولة، فقد تكون مساحة الدولة كبيرة، ولكن الجزء الأكبر منها مناطق جليدية أو صحراوية غير مُنتجة وتقف عقبة أمام وسائل النقل وإنشاء الطرق مما يعوق الإنتاج ويعرقل الدفاع عن الدولة كما في كل من مصر وليبيا والجزائر والمملكة العربية السعودية، فالقيمة الحقيقية للمساحة لا تقاس بالكيلو متر المربع، وإنما بقدر ما تضمه هذه المساحة من ثروات وكثافة سكانية مناسبة لاستغلال هذه الثروات.

ولمساحة الدولة دورها في حالة الحرب حيث تستطيع الدول كبيرة المساحة المناورة بإخلاء جزء من أرضها لكسب الوقت ثم الاستعداد والقيام بهجوم مضاد لاستعادة ما فقدته وربما أكثر. وقد اتبعت روسيا هذا الأسلوب في حربها مع فرنسا ومع ألمانيا.

خامسًا– شكل الدولة The Shape of State:

إن معظم الدول نمت من نواة صغيرة تبلورت فيها قوميتها، ومن هذه النواة انتشرت واتسعت حتى انتهت إلى حدود معينة تبعًا لظروف جغرافية وتاريخية تختلف من دولة لأخرى.

والشكل المثالي للدولة أن تكون متماسكة متصلة الأجزاء وأن تكون هذه الحدود منتظمة بقدر المستطاع، وأقرب الأشكال للمثالية هو الشكل الدائري أو المربع والأشكال القريبة منهما، وأهمية هذه الأشكال المثلى تتركز في ملاءمتها لأغراض الإدارة والدفاع والحكم؛ لأن الإدارة والحكم من نقطة مركزية على أبعاد متساوية يجعل السيطرة على أجزاء الدولة وحمايتها أمرًا سهلاً، وتختلف دول العالم في أشكالها من دولة لأخرى على الوجه التالي:

أ – الشكل المندمج (المنتظم) Compacted States: إن الدول المندمجة تتميز بتماسك أجزائها بحيث لا يفصل بينها مناطق بحرية أو يكون بها أو لها جيوب بالدول الأخرى أو تكون لها أجزاء معزولة في أراضي دولة أخرى. وحدود الدولة المندمجة ليست طويلة بالنسبة لمساحتها، مما يسهل عملية الدفاع عنها، والمحافظة على وحدتها واستقلالها. ومن الدول ذات الشكل المثالي فرنسا وسويسرا وبلجيكا ومصر وأورجواي.

والشكل المثالي للدولة يوفر لجيوشها المساحة الكافية للحركة والمناورة أو التقهقر ونقل الإمدادات بسهولة ويسر في حالة الحرب، كما يساعد على إنشاء شبكة نقل ومواصلات جيدة بالدولة؛ وفي حالة السلم تسهل حركة النقل والتجارة، كما تستطيع الحكومة التحكم في كل أجزاء الدولة بسهولة وبالتالي تحول دون انفصال أجزاء منها، كما أن الدولة المندمجة تساعد على انصهار السُكان في بوتقة واحدة مما ينمي الشعور القومي في الدولة.

ب- الشكل المستطيل Elongated States: يؤدي شكل الدولة المستطيل إلى كثير من المشكلات، حيث تطول الحدود السياسية مما يجعل احتمال تعرضها للخطر ممكنًا إذ يصعب مراقبتها والدفاع عنها، كما أن الصلة بين العاصمة وبقية أجزاء الدولة قد تعترضها بعض العقبات الطبيعية ويصعب أن تكون على أبعاد متساوية من أطرافها وخاصة إذا كانت الدولة شديدة الاستطالة مثل شيلي أو النرويج أو إيطاليا، كذلك تؤدي شدة الاستطالة إلى تنوع في البيئات الطبيعية مما يؤدي إلى التباين في الإنتاج الزراعي والحيواني. وقد يترتب على هذا انفصالية لبعض أجزاء الدولة وخاصة في غياب السلطة القادرة على السيطرة في حالة تباعد أطراف الدولة.

والدول المستطيلة بعضها يمتد على طول الساحل مثل شيلي والنرويج والأرجنتين وفيتنام، وهذه الدول وخاصة شيلي والنرويج تعاني من عدم وجود خطوط سكك حديدية تغطي الدولة، ولذلك تعتمد على الملاحة البحرية في الاتصال بأجزاء الدولة المختلفة، وهذه الوسيلة معرضة لمخاطر البحار والمحيطات التي تخضع لحالة البحر والظروف المناخية ومشاكل المد والجزر، أو العدوان على المياه الإقليمية لهذه الدول.

جـ- الشكل المجزأ Fragmented States: إن تماسك الدولة في مكان واحد يعد من أهم مقومات وحدتها والسيطرة على أراضيها وسهولة إدارتها، بينما تمزق الدولة وتجزئتها يعد ضعفًا استراتيجيًا، إذ يصعب التحكم في وقت السلم في كل الأجزاء، كما يصعب الدفاع عنها في وقت الحرب، ويقل احتكاك الناس ببعضهم البعض في الدول المجزأة وبالتالي يضعف تماسكهم.

والدولة المجزأة تنقسم إلى **<u>تجزئة بحرية وبرية</u>:**

١- **التجزئة البحرية** وتتمثل في مجموعة من الجزر التي تطول حدودها وبالتالي تواجه مشكلة عدم القدرة على الدفاع عن نفسها بالإضافة إلى صعوبة تحديد مياهها الإقليمية وحمايتها، كما أن جيوشها سوف تتوزع على جميع سواحل الجزر في حالة الاعتداءات الخارجية مما يضعف قوة الجيش، وقد يحدث صراع بين الجزر عند اختيار عاصمة الدولة في أي جزء من أجزائها.

٢ - **التجزئة البرية** وتتمثل في تجزئة الدولة بريا بحيث تفصل بين هذه الأجزاء دول أخرى مثل دولة باكستان بعد استقلالها عند الهند، حيث قسمت إلى باكستان شرقية وباكستان غربية، وكان ذلك يمثل نقطة ضعف في الدولة انتهى بانفصال القسم الشرقي ليصبح دولة بنجلاديش، والجزء الغربي الذي أصبح جمهورية باكستان الإسلامية، وكما حدث عندما اتحدت مصر وسوريا لتصبحا معا "الجمهورية العربية المتحدة" في عام ١٩٥٨ التي لم تستمر سوى ثلاث سنوات حيث انفصلت سوريا وعادت كما كانت دولة مستقلة وذلك نتيجة انفصال أجزاء الدولة عن بعضها البعض.

٣- وهناك دول تضم أجزاء برية وبحرية ومنها ايطاليا التي تضم شبه الجزيرة الإيطالية وجزيرتي صقلية وسردينيا

سادسًا- الأنهار Rivers:

إن أهمية النهر بالنسبة للدولة تعتمد على طبيعة هذا النهر من حيث انحداره وطوله، ومقدار ما يحمله من مياه، وما ينتهي إليه هذا النهر، إذا كان سينتهي إلى بحار مغلقة كبحر قزوين، أو بحار مفتوحة كالبحر الأبيض المتوسط، أو ينتهي إلى محيط، وهذه أيضا تختلف من محيط لآخر. كما أن لطبيعة وادي النهر والظروف الطبيعة التي يمر بها مجراه أثرها الهام.

وللأنهار جوانب متناقضة، منها السلبي كالفيضانات المدمرة، ومنها الإيجابي الذي يتمثل في إرساباتها الغنية ومياه الري المستمدة منها للزراعة، وكوسيلة للنقل والمواصلات، وقد كان لها الفضل في نشأة الحضارات القديمة كتلك التي نشأت على ضفاف نهر النيل في مصر، كما أنها لعبت دورا هاما كحدود سياسية تفصل بين الدول. ومعظم الحدود السياسية التي ظهرت قديما بين بعض دول أوربا كانت حدودا نهرية، كما كانت سببا في كثير من المشكلات بين الدول المتنازع عليها أو بسببها.

وكما تكون الأنهار عامل وصل، فإنها أحيانا تكون عامل فصل، بل تصبح من العوامل التي تساعد على وحدة الدولة، وذلك عندما تكون ذات اتساع كبير بحيث لا يمكن إقامة الكباري عليها، أو تكون شديدة الانحدار بحيث لا تسمح بالملاحة، أو أن تعترضها الجنادل والشلالات، أو أن يكون المجرى بشكل خانق.

سابعًا: المضايق والقنوات الدولية: المضيق عبارة عن ممر مائي طبيعي ضيق يفصل بين إقليمين ويصل بين مسطحين مائيين مثل مضيق هرمز ومضيق جبل طارق ومضيق باب المندب، وهذا التعريف الجغرافي للمضيق ليس مطابقا لتعريفه القانوني، فليس كل مضيق جغرافي يخضع لأحكام القانون الدولي لارتباط ذلك بمشكلة اتساع المياه الإقليمية لكل دولة التي لم تحسم حتى الآن على المستوى الدولي.

أما القنوات عبارة عن مضايق، لكنها مضايق صناعية، ولذلك فهي تتميز بأنها أضيق من المضايق الطبيعية وبأنها شقت بمعرفة الإنسان، ويتم المرور فيها مقابل رسوم تسدد للجهة المالكة للقناة مثل قناة السويس وقناة بنما

الفصل الرابع: المقومات البشرية المؤثرة في قوة الدولة.

تُعَد العوامل البشرية من أهم العوامل المؤثرة في الدولة، فمعظم المشكلات السياسية التي يعاني منها العالم تعود إلى الجانب البشري أساسًا، وبدون العامل البشرى لا تتحقق فاعلية العوامل الأخرى. ويتركز العامل البشرى في السكان والدين والجنس واللغة والتركيب القومي (الأثنوغرافي) والنشاط الاقتصادي:

أولا– السكان:

يُعَد مكون السكان من بين مكونات الدولة الأساسية وبالتالي فإن قوة الدولة النسبية تعتمد على حجم السكان، والتاريخ شاهد على ذلك. فجميع الدول التي توسعت والتي تقدمت وقويت تعتمد على سكانها إلى حد كبير، فالولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا واليابان وإيطاليا جميعها دول تتمتع بكثرة سكانها ولذلك عندما توفرت لها عناصر القوة الأخرى كان للسكان دورهم الهام والفعال في تقدم هذه الدول.

لكن الكثرة العددية للسكان ليست دائما مصدر القوة إذا لم تتوافر لها جوانب أخرى كالمستوى العلمي والتقدم التكنولوجي والروح المعنوية العالية والتماسك السياسي وزيادة قوة العمل المنتجة مع توفر الموارد لدى الدولة مما يجعل للسكان أهمية خاصة. أما كثرة السكان مع ضيق موارد الثروة لدى الدولة فيصبح مشكلة كبيرة تعوق تقدم الدولة وتؤدي إلى الكثير من المشكلات الداخلية، وبذلك تصبح الكثرة السكانية عامل ضعف كما تكون عامل قوة، وينبغي أن يكون توزيع السكان في الدولة بانتظام في جميع أرجائها، فكلما كانوا منتشرين في جميع أرجاء الدولة كلما كان ذلك أفضل.

وتركز السكان في المدن الكبرى يعد خطرًا على الدولة، ففي حالة الحرب تكون هذه المدن عرضة للدمار وهدفا للأعداء، كما أن كثرة سكان المدن الكبرى قد يساعد على حدوث الاضطرابات وعدم الاستقرار وإلى الأزمات في السكن والعمل.

ويعتمد الإنتاج الاقتصادي للدولة على سكانها، فالدولة كثيرة السكان وكثيرة الموارد تستطيع استغلال مواردها كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، بينما الدول كثيرة الموارد قليلة السكان تعتمد على العمالة الأجنبية في استغلال مواردها مثل أستراليا وكندا ودول الخليج العربي. وفي نفس الوقت تساعد كثرة السكان على توافر السوق المستهلكة لإنتاجها.

كما تلعب الكثرة السكانية دورًا هاما في الدفاع عن الدولة حيث يجد الجيش ما يحتاج إليه من جنود لجبهات القتال، فمهما تقدمت الأسلحة وقلت حاجتها إلى القوة البشرية من حيث العدد فإن حاجتها تظل قائمة للعمل في الجبهة الخلفية للإمداد والتموين وللجنود والمشاة وحماية وتطهير مواقع القتال. كما أن الدولة المكتظة بالسكان تصعب هزيمتها، فلم يكن بإمكان اليابان أن تستمر في احتلالها للصين، وأهمية السكان ليست بكثرتهم وإنما بمدى فاعليتهم وإنتاجيتهم أي بالكيف وليس بالكم، فقوة العمل هي المؤثرة، وارتفاع نسبة من هم في سن العمل له دوره الكبير في زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة قوة الدولة،

ثانيًا- التركيب القومي (الأثنوغرافي):

المقصود به تلك الشعوب والقوميات التي توجد داخل إطار الوحدة السياسية (الدولة)، فلهذا أهمية كبيرة في الوزن السياسي للدولة، ومعنى هذا أن الشعور القومي لا يشترط فيمن يعتنقونه أن يكونوا متحدى الجنس أو اللغة أو الدين أو التقاليد، ولكن هذه جميعا لا يجب أن تنكر آثارها منفردة أو مجتمعة في تقوية الروح القومية، ويأخذ التكوين الأثنوغرافي للدول صورا مختلفة، فقد يكون بسيطًا أو ملتئمًا أو مركبًا:

أ – التكوين البسيط Simple:هو ذلك التكوين الذي يتميز بالتناغم وعدم التنافر رغم تعدد الأجناس التي تضمها الدولة، فالمصريون متجانسون رغم تعدد الأجناس التي دخلت في تكوينهم، كما تعد فرنسا نموذجا للتكوين الأثنوغرافي البسيط، فهي متجانسة رغم أنها تضم العناصر الأوربية التي انصهرت خلال تاريخها الطويل

ب-التكوين الملتئم Cemented: ويتمثل هذا التكوين في جمهوريات العالم الجديد، إذ من السهل التعرف على عناصر السكان المختلفة دون عناء كبير في أي وحدة سياسية فيه. والولايات المتحدة الأمريكية تعد أقرب هذه الوحدات إلى التجانس العنصري باستثناء الزنوج، فقد استطاعت بفرض لغة واحدة على المهاجرين إليها تكوين شخصية أمريكية خاصة بها.

ج- التكوين المركب Complex: ويتمثل هذا التكوين في الدول التي تتكون من مجموعات مختلفة لم تتلاحم، فبعضها إلى جانب بعض في داخل الدولة، لكن كل منها يحتفظ بشخصيته الثقافية وولائه القومي لمجموعته، ولذلك فإن هذا التكوين يكون مصدر ضعف للدول كما في الهند ونيجيريا والباكستان وجنوب أفريقيا، وفي هذا التكوين المركب قد تحاول بعض المجموعات الحصول على الاستقلال الذاتي داخل الدولة أو الاستقلال الكامل عنها مثل الأكراد في العراق والأتراك في قبرص.

ثالثًا: الأقليات:

قد توجد الأقلية نتيجة غزو تعرضت له الدولة، وبعد نهاية الغزو تبقى بعض الموجات الصغيرة ويصبح من تبقى منها أقلية في داخل الدولة، وقد توجد الأقلية نتيجة السياسة التي تنتهجها الدولة كما حدث بالنسبة للسياسة التي اتبعتها روسيا عند قيام الاتحاد

السوفيتي، وذلك بتوزيع الروس بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي ومنحهم سلطات واسعة بهدف السيطرة على هذه الجمهوريات وصهرها وضمان استمرار ولائها.

وتعد الأقليات ذات النزعة الانفصالية مصدر خطر للدولة، وتحاول الدولة من جانبها اتباع سياسة التسامح في البداية بأن تحقق لها مطالبها إذا كانت لا تتعارض مع السياسة العامة للدولة بأن تعطيها استقلالاً ذاتيًا

وتنقسم الأقليات إلى أقليات قومية وأقليات غير قومية والأقليات القومية هي التي تدخل في تكوين القومية الأصلية في الدول مثل الفرنسيين في كندا

أما الأقليات غير القومية فبعضها قانع وراض بوضعه في الدولة مثل الدانماركيين والهولنديين في ألمانيا، والأقليات غير القانعة وهي التي تسعى للانفصال فهي التي تعد خطرا على الدولة كالأكراد في العراق وإيران وتركيا، والأتراك في قبرص.

رابعًا: النشاط الاقتصادي:

المقصود بالنشاط الاقتصادي هو استغلال إمكانات الدولة الاقتصادية ممثلة في كل ما تملكه من موارد أو ما يمكنها الحصول عليه لتنفيذ إستراتيجيتها، ويأتي في مقدمة ذلك الموارد الغذائية المعدنية والقوى المحركة، وما يمكن أن تقوم به الدولة من صناعات.

أ – الموارد الغذائية: إن توفير الموارد الغذائية للدولة يعد عاملا أساسياً، لأنه يحافظ على سيادتها وعلى حرية اتخاذها للقرارات الهامة؛ لأن الجوع ونقص الغذاء يعد من عوامل ضعف الدول، ويمكن القول إنه كلما توافر للدولة الموارد الغذائية بشكل كاف كلما كان ذلك من عوامل قوتها، لأن اعتماد الدول على غيرها يعد من عوامل ضعفها وخصوصا أثناء الحروب وما يترتب عليها من حصار للدول ذات الحاجة للغذاء، فإن ذلك يعد أحد الأسلحة وقت الحروب بصفة خاصة، فأثناء الحرب العالمية الأولى استطاعت الغواصات الألمانية حصار بريطانيا لتمنع عنها الإمدادات الغذائية حتى كادت تشرف على مجاعة، كما قام الحلفاء بقطع الإمدادات الغذائية عن ألمانيا، مثل السكر الذي كان تحت سيطرة الحلفاء وقتها مما أدى إلى السعي لمواجهة هذا الموقف فكان أن ظهرت زراعة البنجر ليحل محل قصب السكر في إنتاج السكر وقتها ثم استمر بعد الحرب

ب– الموارد المعدنية: يختلف توفر الموارد المعدنية في الدول بالمقارنة بالموارد الغذائية، لأن توزيعها أقل انتظاما من توزيع الأراضي الزراعية، فلا توجد دولة لديها اكتفاء ذاتي في جميع المعادن مهما بلغت قوتها واتساعها، فإذا كان الحديد منتشرا في كثير من الدول فإن البوكسيت (المادة الخام للألمونيوم) يتركز في أستراليا وغينيا وجاميكا، كما يتركز النيكل في كوبا ونيو كاليدونيا وروسيا وكندا، وكما يتركز الكروم في زمبابوي وجنوب أفريقيا.... وغيرها من المعادن الموجودة في بعض دول العالم.

جـ– القوى المحركة: تضم القوى المحركة الفحم والبترول والغاز الطبيعي والكهرباء واليورانيوم، وهذه تختلف في توزيعها من دولة لأخرى، فرغم أن الدول المنتجة للبترول تقرب من مائة دولة في العالم، لكن تركزه في نحو عشر دول من دول العالم تضم نحو ٨٠٪ من الإنتاج العالمي، كما أن الفحم ينتشر في مجموعة من الدول لكنه يتركز في قليل منها، فالولايات المتحدة الأمريكية والصين تنتجان نحو ٦٠٪ من الإنتاج العالمي من الفحم.

د- الصناعة: تعد المقدرة الصناعية للدولة أحد العوامل المؤثرة في قوتها السياسية، فلا يمكن أن تكون هناك قوة عسكرية إذا لم تساندها قوة صناعية لإنتاج الآلات الحربية ومعدات الحرب، ولعل قوة بريطانيا وتمكنها من إنشاء امبراطورية واسعة لا تغرب عنها الشمس تعود إلى الصناعة المعتمدة على الفحم والحديد، ونفس الشيء بالنسبة لألمانيا التي كانت صناعة الحديد والصلب والصناعات الكيماوية من عوامل قوتها قبل الحرب العالمية الأولى.

وكلما تقدمت الدولة كلما قل اعتمادها على الدول الأخرى. وتعد صناعة الحديد والصلب من أهم الصناعات التي تعطي الثقل السياسي للدولة، فهي من الصناعات الإستراتيجية المتمثلة في صهر وتكرير المعادن وتشكيلها وبناء السفن والصناعات الهندسية والكيماوية والأسمنت، ثم تأتي بعد ذلك الصناعات الكيمائية وصناعة الأدوات الكهربائية والمواد الغذائية والغزل والنسيج وغيرها من السلع الاستهلاكية.

قوة الدولة:

عرف البعض القوة بأنها "قدرة الدولة على استخدام كل مواردها المحسوسة والمنظورة وغير المحسوسة وغير المنظورة بطريقة تؤثر على سلوك الدول الأخرى"، ويعتبر التدخل العسكري من أوضح الطرق التي تستخدمها الدولة للتأثير على سلوك الدول الأخرى.

وهناك من يقسم قوة الدولة إلى قوة داخلية وأخرى خارجية، وتدور الأولى حول فاعلية الحكومة من خلال المؤسسات وكفاءة سيطرتها على مقاليد الأمور داخل الدولة، أما الثانية فتدور حول تأثير الدولة في مجال السياسة العالمية، وتنقسم الأخيرة بدوها إلى قوة موجبة وأخرى سالبة، أما القوة الموجبة فتعنى قدرة الدولة على إجبار دولة أخرى على أن تفعل ما تريده الدولة الأولى، فى حين تعنى القوة السالبة قدرة إحدى الدول على منع دولة أخرى من القيام بإجراء غير مرغوب فيه، وتوجد عدة أنواع لقوة الدولة يمكن تصنيفها كما يلي:

١- **القوة المورفولوجية:** ويقصد بها القوة التي تستمدها الدولة من مساحتها وشكلها وموقعها الجغرافي ومظاهرها التضاريسية.

٢- **القوة الديموغرافية:** وتعنى القوة التي تستمدها الدولة من عدد سكانهم ومن مهارتهم الفنية ونشاطهم الاقتصادي والمستوى الصحي والتركيب العمرى والجنسي وأخلاقياتهم ومدى تماسكهم القومي.

٣- **القوة الاقتصادية:** وتستمدها الدولة من مواردها الاقتصادية والكفاءة التي تستغل بها هذه الثروات ومدى امتلاكها للتقنيات الحديثة، وعلاقاتها التجارية و إمكانية تعرضها لحصار اقتصادي وما هي الآثار التي يمكن أن تترتب على ذلك، و درجة اكتفائها الذاتي.

٤-**القوة التنظيمية:** وهى تعنى نوعية الحكومة ومستويات الحكم والإدارة داخل الدولة واستقرار الحكومة فى الداخل والخارج

٥- **القوة العسكرية:** تتضمن هذه القوة عدد أفراد الجيش ومقدار المعدات العسكرية، ونوع كل من التكتيك والإستراتيجية، وتتميز ميزانيات الدفاع بصغرها في بعض الدول لذلك فجيوشها صغيرة ومعدة بأسلحة عادية، وهناك دول أخرى تنفق بسخاء على جيوشها، ويحقق وجود الجيش القوى ما تحققه القوة في التأثير على سلوك الدول الأخرى.

٦- **قوة مستمدة من العلاقات الخارجية:** وتشتمل على جميع مظاهر العلاقات الدولية، وعضوية الدولة فى المنظمات العالمية

والأحلاف والتكتلات المختلفة، وقوة هذه الأحلاف والتكتلات، وإمكانية الوثوق بها، وكذلك السمعة الدولية والعلاقات الخارجية.

٧- **القوة الشـاملة:** هي حاصـل جمع كل أنواع القوة السـابقة، وإذا أمكن حسـاب كل مظاهر القوة الإيجابية للدولة فإنه يمكن الوصول في النهاية إلى رقم يوضح قوتها الشاملة، وترتيبها من حيث هذه القوة بين كل دول العالم.

الفصل الخامس: الحدود السياسية

مقدمة:

على الرغم من أن مصطلحي الحدود والتخوم تتداخل معانيهما في العلوم غير الجغرافية، إلا أن الأمر يختلف في الجغرافيا السـياسـية. فكل منهما له دلالته المختلفة، ولا يمكن اعتبارهما متشـابهين. فالحدود هي الخطوط التي تشـكل الإطار الخارجي للمسـاحة التي تقع تحت سـلطة الدولة. أما التخوم فهي مناطق مختلفة المسـاحة تفصـل بين سـكان دولتين. وتمثل مسـاحات للصـلاحيات الحدية حيث إن الدولة التي لها تخوم مشـتركة لا يوجد لديها الرغبة في تحديد حدودها السياسية. لذلك فإن الحدود والتخوم تمثلان مرحلتين من تطور ظاهرة واحدة، وهو ما يفسر تداخل معانيها أحياناً.

أولا: الفارق بين الحدود والتخوم فيما يلي:

١- التخوم ذات دلالة خارجية أي أن توجيه التخوم خارجي. أما الحدود فهي ذات توجيه داخلي حددتها الحكومة المركزية وتحافظ عليها وتفرض سيطرتها

٢- التخوم عامل تكامل بين الدول الواقعة على جانبيها، في حين أن الحدود عامل فصـل بكونها منطقة انتقالية (متوسـطة) ما بين منطقتين مختلفتين في أساليب المعيشة.

٤- تشكل التخوم طبيعة مساحية Areal في حين أن الحدود ذات طبيعة خطية Linear

٥- تنتمي ظاهرة التخوم إلى الماضـي، أما الحدود فتنتمي بصـورة كبيرة إلى الحاضـر، حيث إن الحدود شـيء لا غنى عنه في العالم المعاصر.

٦- التخوم ظاهرة طبيعية فى معظم الأحيان تمثلها البحار والغابات والمناطق الجبلية والمسـتنقعات والصـحاري وكلها ظاهرات طبيعية يمكن أن تقوم بدور الفصل بين الجماعات البشرية على جانبيها

٧- التخوم ثابتة ولا يمكن إزالتها أو تحريكها فهي جزء من اللاندسكيب الطبيعي. أما الحدود فهي يمكن أن تتحرك وتتزحزح من مكانها وتتعرض لتغير كبير فى مسارها خاصة فى مناطق النزاع والصدام أو عقب أحداث سياسية دولية كبرى

ثانيًا- وظائف الحد السياسي:

قد يتبادر إلى الذهن بأن الحدود السياسية هى حوائط أو أسوار تحدد رقعة الدولة، ولكنها ليست كذلك في الواقع، بل هي خطوط ترسـم لتحقيق بعض الوظائف مثل: الأمن والحماية- الحماية الاقتصـادية- الوظيفة القانونية للحد- الوظيفة التجارية للحد:

ثالثًا: مراحل تخطيط الحدود السياسية

يمكن تقسيم مراحل تخطيط الحد السياسي بين دولتين إلى أربع مراحل:

– **مرحلة التعريف:** وهي مرحلة صـــياغة معاهدة الحدود بين الدول الأطراف، وتتضـــمن المعاهدة وصـــفاً للحد والمنطقة التي يخترقها ومســاره. وكلما كان الوصــف تفصــيلياً ودقيقاً ومتضــمناً إحداثيات جغرافية تحدد مســار الحد الســياســي، كلما كانت احتمالات النزاع بين الدولتين قليلة.

– **مرحلة التحديد:** وهي تتضـــمن عملية توقيع الحد من مجرد نص في المعاهدة إلى خط على الخرائط. ويمكن تضـــمين هذه المرحلة ضمن المرحلة السابقة.

– **مرحلة التعيين:** تتضمن تلك المرحلة تحديد خط الحدود أو تعيينه على الطبيعة باستخدام طرق مختلفة، كالأسلاك الشائكة أو الأعمدة الخرسانية أو الأسوار وغير ذلك.

– **مرحلة إدارة الحد:** وهي مرحلة دائمة تتضمن المحافظة على الحد الخطي السياسي، ودوام فاعليته وحراسته.

رابعًا– تصنيف الحدود الدولية:

أ – التصنيف التكويني أو الوظيفي:

وهذا التصنيف وصفه هارتسهورن عام ١٩٣٩، وينقسم إلى عدة أنواع لعل أهمها هي:

– **الحدود السالفة (السابقة):** هي حدود تم ترسيمها قبل تطور معظم المظاهر الحضارية أو تقدمها، وهي حدود شائعة في دول العالم الجديد ، ومثل تلك الحدود هي الحدود ما بين أمريكا وكندا.

– **الحدود اللاحقة (التالية):** الحدود اللاحقة هي التي تم تحديدها وتخطيطها بعد تطور المعالم الحضـــارية أو تقدمها. تلك الحدود خططت وفقا للتقسيمات السياسية العريقة، وخاصة تقسيمات اللغات والأديان. ومثل تلك الحدود هي التي توجد في شرق أوروبا أو الموجودة بين الهند وباكستان.

ب – التصنيف المورفولوجي الوصفي

١ – **الحدود الطبيعية:** وهي الحدود التي يتم رسمها على أساس مظهر طبيعي واضح مثل السلاسل الجبلية أو مجاري الأنهار أو المستنقعات أو الغابات الكثيفة أو الصحاري.

الحدود الجبلية: كانت دائماً النوع المفضـل لترسـيم الحدود حيث إنها تشـكل خطوط دفاع طبيعية فضـلا عن كونها ثابتة على الأرض، مما جعلها مستمرة بصورة كبيرة. لكن مع التغيرات والتطورات التي طرأت على وسائل النقل والاتصال واختراع الطيران قلت القيمة الدفاعية للحدود الجبلية، ويعيب الحدود الجبلية أنها سكنى مفضلة لجماعات بشرية متجانسة ذات حضارة واحدة.

– **الأنهار كحدود دولية:** كثير من الحدود الدولية رسمت على أساس مجاري الأنهار حيث تتعدد مميزات اختيارها باعتبارها حداً سياسياً لذلك تظهر بصورة واضحة على الخرائط على صورة خط مثل الحد السياسي تمامًا، وتمثل ملامح طبيعية واضحة على سطح الأرض على خلاف الجبال واسعة الانتشار، إضافةً إلى أن الأنهار الواسعة تعتبر قنوات اتصال، وعلى ذلك كان لها قيمة حربية لأنها توفر خطًا دفاعياً ومانعاً مائياً. ويصعب على الجيوش الغازية اجتيازه.

وعلى الرغم من المميزات السـابقة لاختيار الأنهار باعتبارها حدودًا فلقد أثبتت عدم صـلاحيتها، وذلك لأن أحواض الأنهار لها تأثير موحد وليس مفرق. حيث إن الأنهار تمثل قنوات للنقل والتحرك، مما يشـــجع التبادل التجاري والاجتماعي. وأحواض

الأنهار تضم بين جنباتها سهولاً فيضيه خصبة تجذب أعداداً سكانية مرتفعة الكثافة، علاوة على أن الحدود النهرية وترسيمها تواجه عدة مشكلات معقدة مثل:

١- قد تغير الأنهار مجاريها. ٢- تقسيم مائية النهر بين الدول، وخاصة المناطق الجافة.

ويتم التحديد الدقيق للحدود النهرية بعدة طرق مثل:

١- تلتزم الحدود بأحد شطوط النهر. ٢- الخط المتوسط في مجرى النهر.

٣-محور الوادي "أكثر النقاط عمقاً في قاعة. ٤- الخط المحدد بواسطة المحكمين والقوانين الدولية

ب: الحدود الهندسية: هي خطوط حدود مستقيمة تتبع خطوط الطول ودوائر العرض، وفي بعض المناطق يتم رسم أقواس مركزها نقط ثابتة، وتتعدد أشكال الحدود السياسية الهندسية وأهمها:

- **حدود تسير فعليًا مع خطوط الطول ودوائر العرض:** وهي سهلة التوقيع نظريًا، ولكن يصعب تحديدها فعليًا وغالبًا ما تثير المشكلات إذا كانت الاتفاقات التي رسمتها تجهل طبيعة المنطقة التي وأشهر الحدود السياسة التي تسير مع دوائر العرض الحدود المصرية التي تسير مع دائرة العرض ٢٢° شمالاً. أما خطوط الطول فتحد كثيراً من الدول مثل الحد الفاصل بين مصر وليبيا ٢٦° شرقاً.

٢- خط مستقيم رسم بصورة هندسية بين نقط معلومة في الطبيعة:

خير مثال له غالبية الحدود الأفريقية مثل: حدود ليبيا والجزائر وتونس وموريتانيا. وفي آسيا تمثلها حدود كل من سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والحدود الأردنية. وهذا النمط الحدودي يعتبر من أكثر الأنواع انتشارا بين غالبية دول العالم.

جـــ- الحدود الأنثروجغرافية: هي حدود رسمت للفصل بين مجتمعات سياسية متجاورة تتحدث بلغات مختلفة أو تتبع ديانات مختلفة أو مقسمة تبعاً لعناصر ثقافية أخرى تعبر عن الفروق القومية بينها.

خامسًا: تحديد المياه الإقليمية:

المياه الإقليمية كفكرة تطبيقية في الحدود السياسية مرت بتاريخ طويل ومعقد وغير متفق عليه من كافة الدول. فقد بدأت الدول تنظر إلى المياه المجاورة لها على أنها مناطق تقع تحت سيادة الدولة شأنها شأن اليابس، في حين كانت هناك آراء ترى أن المسطحات البحرية لا يمكن اعتبارها ملكا لأحد فيما عدا الخلجان والمضايق التي يمكن اعتبارها مياها داخلية. وفي القرن السادس عشر ادعت كل من أسبانيا والبرتغال السيادة على مساحات واسعة من المحيطات

ومن خلال المؤتمرات المتتالية وما قامت به محكمة العدل الدولية في لاهاي والمحاولات التي قامت بها الدول الساحلية لفرض سيادتها على عدة مناطق من البحر خارج حدود المياه الإقليمية لأهدافها الخاصة فقد أمكن تحديد خمسة نطاقات بجوار السواحل على الشكل التالي:

(١) المياه الداخلية: وتضـــم الخلجان ومصـــبات الأنهار وهذه تعد جزءا من الدولة تعامل كاليابس تماما وإذا وجدت جزر فإنها تعد جزءا من الدولة أيضـا إذا كان الفاصـل بينها وبين يابس الدولة لا يتجاوز المسـافة المتفق عليها لمياهها الإقليمية، وبالتالي يعد الفاصل بين الجزيرة والدولة كالمياه الداخلية.

(٢) المياه الإقليمية: وهذه المنطقة هي التي تحدد الحد السياسـي البحري للدولة، وفيها تمارس الدولة سيادتها كاليابس ويختلف عرض المياه الإقليمية من دولة لأخرى كما ذكرنا. وفي نطاق المياه الإقليمية تخضـع جميع السفن والأفراد لقوانين الدولة صـاحبة السيادة على اليابس المجاور، ولا يسمح بمرور السفن الأجنبية إلا بموافقة الدولة.

(٣) المياه الملاصـقة: وهي تلي المياه الإقليمية، وفيها تمارس الدولة صـاحبة السـيادة على المياه الإقليمية جميع أشـكال الرقابة التي تراها كالحماية الجمركية ومنع التهريب الجمركي أو الأشخاص والرقابة الصحية والإجراءات الخاصـة بالهجرة. وقد تقرر في مؤتمر جنيف عام ١٩٥٨ أن المياه الملاصقة تعد جزءا من أعالي البحار إلا إذا كانت هناك اتفاقات بخصوصها معترفا بها من الأطراف صاحبة المصلحة في هذا النطاق. ولذلك فليس من حق الدولة أن تمنع المرور في المياه الملاصقة.

ويبدأ نطاق المياه الملاصقة بعد المياه الإقليمية وبحد أقصى للاثنين معا ١٢ ميلا، فإذا كانت المياه الإقليمية ثلاثة أو ستة أو تسعة أميال تزاد إلى ١٢ ميلا، وتصبح المسافة التالية للمياه الإقليمية مياها ملاصقة، وعندما تكون المياه الإقليمية ١٢ ميلا فلا يصبح للدولة أي حق في مياه ملاصقة للمياه الإقليمية.

(٤) المياه المحايدة: وأحيانا يطلق على هذا النطاق اســم نطاق الأمان وبعض الدول تدعي على هذا النطاق حقوقا معينة مثل منع الصيد البحري ومرور السفن الحربية وممارسة العمليات العسكرية. ومن هذه الدول بيرو وشيلي التي تدعي كل منهما امتداد نطاقها المائي إلى ٢٠٠ ميل ولا تسمح فيه لأساطيل الصيد الأجنبية بممارسة نشاطها في هذا النطاق،

(٥) أعالي البحار: وهذه المنطقة لا سلطان لأحد عليها وإنما تعد ملكا مشاعا لجميع الدول بدون قيود، وهي التي تمارس الدول الكبرى فيها إجراء التجارب النووية عادة